

على الخلاف

تحرير الأستونيين الـ 7 الفضل

بعد 113 يوماً على اختطافهم، انتهت مأساة الأستونيين السبعة الذين اختطفوا في البقاع. وكما يوم الاختطاف، كذلك يوم الإفراج. غموض تام، وغياب للدولة اللبنانية، من دون أن يفهم أحد ما يجري. ولئن كان الشهود العيان قد وصفوا ما جرى يوم الاختطاف، فإن عملية التحرير صباح أمس جرت بلا شهود لبنانيين وحدهم الأوروبيون: فاوضوا ودفعوا الثمن، وحرروا مواطنيهم

عفيف دياب

أخيراً، نجحت الاستخبارات الفرنسية في الوصول إلى نهاية سعيدة للدراجين الأستونيين السبعة الذين اختطفوا في 23 آذار الماضي، قرب مدينة زحلة في البقاع، بعد اجتيازهم بنصف ساعة فقط نقطة المصنع الحدودية، قادمين من سوريا إلى لبنان على دراجات هوائية. فالمفاوضات السرية الشاقة (راجع «الأخبار»، عدد 20 أيار 2011) التي تمت مع الخاطفين منذ شهر أيار الماضي حتى أمس، نجحت في تسجيل أكثر من خرق إيجابي لمصلحة فرنسا على حساب لبنان وأجهزته الأمنية، أفضت إلى إطلاق سراح الأستونيين السبعة من دون معرفة الثمن الذي «نقدته» فرنسا، ومن خلفها أستونيا ولبنان، في مقابل الإفراج عن الأوروبيين السبعة الذين تركوا في سهل قرية الطيبة (جنوب بعلبك) قبل ساعات من بدء الجيش اللبناني مناورات عسكرية في «حقل الطيبة». وقالت معلومات أمنية لـ «الأخبار» إن 4 سيارات ذات دفع رباعي تابعة للسفارة الفرنسية تولت فجر أمس عملية نقل الأستونيين السبعة إلى بيروت. وسلك الموكب «الدبلوماسي - الأمني» الفرنسي طريق الطيبة - بريتل - شتورة - ظهر البيدر، من دون لفت انتباه حتى الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية العاملة في سهل البقاع، التي فوجئت بعملية الإفراج عن الأستونيين السبعة وعلمت به من خلال وسائل الإعلام. وأحدث ذلك بلبله في صفوف الضباط اللبنانيين، نتيجة استيقاظهم على حدث أمني جرى قرب أسرّتهم، من دون «حس أو خبر». وسريعاً، بدأ تبادل الاتهامات بشأن التقصير الأمني

في فشلهم بإطلاق سراح الأستونيين السبعة أولاً، وبشأن العملية الأمنية الفرنسية ثانياً في عقر مربعاتهم الأمنية التي تخرق بين الحين والآخر، إن كان من لصوص السيارات وتجار المخدرات والممنوعات، أو من أجهزة أمنية أجنبية حتى لو كانت صديقة. فالتقصير الأمني اللبناني على مختلف المستويات والأجهزة المتعددة أصبح بعد نجاح الاستخبارات الفرنسية في إدارة مفاوضات طيلة أشهر وتحرير 7 أجنب أوروبيين، تحت خاتمة «المساءلة» عن أسباب التقصير. وقالت معلومات أمنية خاصة بـ «الأخبار» إن الاستخبارات الفرنسية أدارت عملية الإفراج عن السبعة من «الألف إلى الباء». وأوضحت المعلومات الخاصة بـ «الأخبار» أن الخاطفين اشتروا لإيصال عملية إفراجهم عن الأستونيين السبعة، منع أي جهاز أمني لبناني من الدخول على خط المفاوضات المباشرة التي جرت في منزل محايد، قرب بلدة عرسال البقاعية، عبر وسيط لم تحدد هويته أو جنسيته، كان ينقل الرسائل والشروط المتبادلة بين الطرفين، ومنها شريط فيديو لم يثبت يظهر السبعة بصحة جيدة. وكشفت المعلومات أن الخاطفين أضروا منذ بداية المفاوضات على ترك حرية اختيبارهم لزمان الإفراج عن الدراجين السبعة ومكانه، وأن الجانب الأمني الفرنسي وافق على هذا الشرط، بعدما وصلت المفاوضات السرية إلى خواتيمها السعيدة التي ترضي الطرفين قبل أيام. وتابعت المعلومات إن الخاطفين حددوا شتورة أو عرسال كمكانين محتملين لإطلاق سراح المخطوفين، من دون تحديد الزمان بدقة، إلى أن أبلغت الجهة المفاوضة

تعجيزية في البداية، وبدأت بالتراجع لاحقاً».

ورفضت المعلومات الأمنية الحديث عن «فدية» مالية دفعت في مقابل الإفراج عن الأستونيين السبعة، مكتفية بالقول: «لا معلومات لدينا عن أموال دفعت. لكن سمعنا أن الخاطفين طلبوا مبلغاً مالياً كبيراً (14 مليون دولار)، لكن لبنان لم يدفع قرشاً واحداً، ولا نملك معلومات عما إذا كانت أستونيا أو فرنسا قد دفعتنا الأموال، في مقابل الإفراج عن الرهائن». ونفى المصدر الأمني علمه بوجود «أي دور سوري» في عملية الإفراج عن السبعة، وقال: «لا معلومات لدينا أن الاستخبارات السورية قد ساهمت في عملية الإفراج بشكل أو بآخر، لكن الجهات الفرنسية والأستونية كانت قد أجرت اتصالات سياسية وأمنية مع الجانب السوري،

عند الخامسة صباحاً (أمس) بأن الأستونيين في سهل بلدة الطيبة. وكشفت المعلومات أن الجانب الفرنسي كان يراهن خلال فترة المفاوضات الشاقة على عامل الوقت و«أطال عمداً عملية التفاوض لإرهاق الخاطفين والتقليل من قيمة شروطهم التي كانت

علاش يرى أن عملية تحرير الرهائن جرت «ضمن أسلوب سوري إيراني» (هيثم الموسوي)



تقرير

«يا فضيحة» الأمن اللبناني

حسن علق

للمرة الأولى، منذ زمن، يتفق الأمنيون اللبنانيون على جملة واحدة: «لا نعرف». لا تنافس بين استخبارات الجيش وفرع المعلومات. ولا تسعى المديرية العامة لأمن الدولة إلى حشر أنفها في ملف لا طاقة لها على الدخول في تفاصيله، ولا المديرية العامة للأمن العام تكرر معلوماتها «البائتة». كلهم كانوا سواء. لا أحد يدري بما يجري. عند الساعة من صباح أمس، اتصل أمنيون فرنسيون بنظراء لبنانيين لهم، ليبلغوهم بأن قضية الأستونيين «ستنتهي اليوم» (أمس). وبعد نصف ساعة، ورد الاتصال الثاني: عثرنا عليهم. بعد ذلك بنحو ساعة، صاروا

في السفارة. الاتصالات جرت من باب أخذ العلم لا أكثر. لكن الأمنيين اللبنانيين يزيدون من حجم الفضيحة، إذ يؤكدون أن أي موكب للسفارة الفرنسية لم يُرصد بعد الاتصال الأول. واستنتجوا من ذلك أن الأستونيين كانوا قد وصلوا إلى قصر الصنوبر، منذ ما قبل الساعة السابعة صباحاً. فالفرنسيون والأستونيون لا يتقون بالأجهزة الأمنية اللبنانية. رأوا بأم العين تتصارع طوال الأشهر الأربعة الماضية، على ملف الأستونيين. كانت الدوريات تتصادم في البقاع خلال المدهامات. وإذا نصب أحد الأجهزة الأمنية كميناً للمشتبه فيهم، دهمته دورية من جهاز آخر. وأكثر من ذلك، كان مسؤولون فرنسيون وأستونيون يسمعون من ضباط لبنانيين تشهيراً

بزملاء لهم في الأجهزة الأخرى. الخلاصة أن «الشرشة» وصلت إلى ذروتها أمام «الأجانب». وهؤلاء الأجانب كانوا أسياد الساحة أمس. لا سيادة في لبنان أمام حياة أوروبي واحد. فكيف إذا كانوا سبعة؟ وزير الخارجية الأستوني أوماس باييت، كان شديد الصراحة في تصريحه للمؤسسة اللبنانية للإرسال. صراحته لم تكن في المعلومات التي كشفها، بقدر ما هي تكمن في إغفاله لذكر السلطات اللبنانية، عندما عدّد من ساعدوا بلاده في الإفراج عن مواطنيه. قال إن العملية تمت «بمساعدة فرنسية وألمانية وتركية مع جهات أخرى». «لا نعرف شيئاً، ولا غيرنا يعرف». عبارة ردها ضباط من قوى الأمن

الداخلي ومن استخبارات الجيش بصراحة تامة. معلومات الضباط كانت متقاطعة ودقيقة، مفادها أن الفرنسيين والأستونيين تفاوضوا مع الخاطفين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، في غفلة من الأجهزة الأمنية اللبنانية. كان الضباط الأستونيون، وزملاؤهم الفرنسيون الذين يفتحون لهم أبواب تكن الأمن والجيش، يصلون ويجولون في لبنان. ومن بيروت ينتقلون إلى دمشق، لكنهم، وكعاملين في الأجهزة المحترفة، لم يكونوا يزودون الأجهزة الأمنية اللبنانية سوى بفتات المعلومات، بهدف تحصيل معلومات إضافية من الطرف اللبناني لا أكثر. التحفظ الأستوني تواصل يوم أمس. بدأ منذ ساعات الصباح الأولى: موعد

ولم نعلم صراحة بما أفضت إليه هذه الاتصالات التي كانت بعيدة عن الأضواء، ولا نخفي أننا بدورنا أجرينا اتصالات مع السوريين الذين نفوا علمهم بوجود الأشخاص السبعة على أراضيهم أو حتى في مواقع فلسطينية على الحدود المشتركة بيننا». وعن اللغز في تحديد مكان إطلاق سراح الرهائن بعدما كان العمل الأمني منصباً على البقاعين الأوسط والغربي، وخصوصاً في مجدل عنجر ومنطقتها، قال المصدر الأمني إن «مكان إطلاق سراح الأستونيين حُدد فجأة للفرنسيين الذين كانوا في البقاع بعد اتفاق مسبق على موعد الإفراج. أما كيف نقل السبعة من مكان احتجازهم إلى منطقة الطيبة، فلا معلومات لدينا». ويقول المصدر: «يوم عملية الاختطاف، شاهد أحد رجال الأمن اللبنانيين موكب